

فواعل التنمية المحلية Local development actors

هيام بوكروطة⁽¹⁾ أحلام براك⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)

(houyemboukertouta@gmail.com)

⁽²⁾ جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)

(berrakahlem0@gmail.com)

تاريخ الملتقى: (2023/12/14)	الإعلام بالقبول: (2023/12/07)	آخر أجل للإرسال: (2023/11/30)
--------------------------------	----------------------------------	----------------------------------

الملخص:

يعتبر مفهوم التنمية والتنمية المحلية، من المفاهيم الأكثر تداولاً في القرنين العشرين والواحد والعشرين، حيث ارتبط هذا المفهوم بالعديد من المجالات سواء الثقافية، الاجتماعية، السياسية أو الاقتصادية. والتنمية سواء كانت شاملة أو محلية، تستوجب تدخل فواعل التنمية المكلفة بذلك لتوجيهها، وهذا يوضح الاختلاف الموجود بين التنمية والمصطلحات المشابهة لها كالتقدم، التطور والنمو ومن خلال هذه الدراسة، سيتم تناول ماهية التنمية المحلية والأطراف المتدخلة والتي تعمل فيما بينها سعياً لتحقيقها.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المحلية، القطاع الحكومي، القطاع الخاص، المجتمع المدني،

Abstract:

The concept of development and local development is considered one of the most widely used concepts in the twentieth and twenty-first centuries, as this concept has been linked to many fields, whether cultural, social, political or economic. Development, whether comprehensive or local, requires the intervention of the development

actors charged with this to guide it. This explains the difference that exists between development and similar terms such as progress, development, and growth. Through this study, the nature of local development and the intervening parties that work among themselves in an effort to achieve it will be addressed.

Key words:

Development, local development, Government sector, Private sector, civil society.

مقدمة:

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، حيث قدمت التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منها البلدان النامية بشكل عام لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية، حيث يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية، وذلك أنها تعد مداخل يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، بالإضافة إلى سد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية والغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، التي تعمل فيما بينها لتحقيق التوازن بين مختلف المجالات، وعليه نطرح التساؤل التالي:

-ماهي أهم الفواعل المساهمة في تحقيق التنمية المحلية؟

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يعتبر مفهوم التنمية، من المفاهيم التي زاد الاهتمام بها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انحصر التركيز سابقا على النمو، الإنتاجية والتقدم الاقتصادي، وظهر هذا المصطلح لأول مرة في المجال الاقتصادي، والذي يعني التخطيط من أجل رفع الإنتاجية، وتجسيد النوعية، وأكبر قدر ممكن من الأرباح، والعمل على تحقيق كل ذلك بأقل التكاليف، وفي أقل وقت ممكن، ثم توسع استعمال هذا المصطلح ليشمل جميع المجالات.

تعتبر التنمية على أنها: "عملية تغيير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب." وقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعريفا للتنمية سنة 1956، حيث عرفها بكونها: "العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، و عرفها أثر دنهام على أنها: " نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع ورفع قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية أو الأهلية". (رشيد، 1986، ص14)

كما عرف علماء الاقتصاد التنمية على أنها: "الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي، عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج وقطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بأن تقترن بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وترتبط التنمية الاقتصادية إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية".

ويرى إكريم عبد النبي أن: "التنمية هي العملية المخططة لتقدم المجتمع بكل أبعاده، اقتصادية كانت أو اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، والتي تعتمد أكبر اعتماد على جهود

المواطنين والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع".

ومن خلال التعاريف السابقة، يتضح أن التنمية بمفهومها الحديث تمس جميع المجالات وتمس حياة الإنسان في كل جوانبها المتنوعة، "فهي تنطوي على توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني وهذا يعني المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والمادية... وكذا المجالات الاجتماعية والتي نعني بها تنشيط أعداد متزايدة باستمرار من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف متعددة وأداء وظائف مستحدثة باستمرار". (الجندي، 1987، ص131)

والكلام عن التنمية هو الكلام عن التخطيط والتنسيق بين مختلف المجالات لجعل عملية التنمية متكاملة وشاملة وتكتسب صفة الديمومة، وهذا ما يميز مفهوم التنمية عن المفاهيم المشابهة لها كمفهوم النمو والذي يعين الزيادة بصورة فجائية غير مدروسة وغير مخطط لها.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، احتكرت تيارات التنمية الاقتصادية الفكر التنموي، والمستمدة جذورها النظرية من النظريات الاشتراكية (الماركسية) والنظريات الرأسمالية الليبرالية، وكانت هذه النظريات، ذات بعد قومي وطني، ولم تركز على التنمية المحلية، "إلا أنه سرعان ما عرّبت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا، عن ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة"، وتم التركيز في "تنمية المجتمع على رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرقي الاجتماعي، ولقد تزامن مع مفهوم التنمية الريفية، الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون إهمال الجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة، النقل، املياه النقية" (زيدان، 2014، ص35)

أما التنمية المحلية فلم تطرح إلا مع بداية الثمانينيات حيث توجهت التنمية إلى أن تكون عملية تشارك فيها كل شرائح المجتمع، وهي تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

اختلفت تعاريف التنمية المحلية حسب اختلاف التوجهات والمقاربات المستعملة من قبل المنظرين والمفكرين في هذا المجال، وباختلاف توجهات الهيئات الدولية، حيث قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية المحلية على أنها: "العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها" كما عرفتها وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية على أنها: "عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس على تنظيم أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد حاجياتهم الجماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم، ويقومون برسم الخطط الكفيلة لسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات هي تنفيذ هذه الخطط على المستوى المحلي"... وعرفها مسري محمد عبد الوهاب على أنها: "عملية تغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة". (بن غضبان، 2015، ص16)

ويعرفها محي الدين صابر على أنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا". وتعرف كذلك على أنها: "العملية التي يتم عن طريقها إحداث تغيير متكامل ومقصود في المجتمعات المحلية أساسا في حدود الإطار العام لخطة الدولة... أي أنها العملية التي يمكن بها إيجاد تعاون بين الزارع والطبيب والمعلم والمهندس ورجل الدين بالإضافة إلى جهد المواطنين المحليين لإحداث تغيرات مرغوبة في المجتمع المحلي". كما يقصد بالتنمية المحلية: "القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا

وتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر ".
(حجاب، 2017، ص 07)

وعليه يمكن القول أن التنمية المحلية هي: عملية مخططة من قبل القيادات المحلية أو المركزية بالشكل الذي يوافق وينسجم مع المخطط الوطني للتنمية، بمشاركة السكان المحليين برفع شكاوي واحتياجات المواطنين إلى الهيئات المعنية من ثم إدراجها في المخططات التنموية، هادفة إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية للمواطنين، وخلق التعاون والانسجام بين مختلف شرائح المجتمع المحلي، وقد يتجلى الهدف من التنمية المحلية في التنمية الشاملة للبالد أي من القاعدة إلى القمة ومن الجزء إلى الكل .
فالتنمية المحلية بهذه الصياغة هي مجموعة من المتغيرات المتفاعلة فيما بينها وهي عملية توحيد الجهود المتنوعة.

-تساعد الناس على تنظيم أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ.

-هي عملية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وتستدعي مشاركة المواطن المحلي.
تحدث تغيبي حضاري في طريقة التفكير، العمل والحياة حيث تجعل حياة السكان المحليين المادية والروحية أكثر غنى.

-كما أن التنمية فعل يستهدف إزالة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (فردا كان أو مجتمعا) ، ضمن نسق ترتيبات المؤسسة التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المتصلة بمكونات المجتمع الإيكولوجي المنبثقة إلى أقصى جدواها. (بورغدة، 2010، ص22)

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

إن للتنمية مجموعة من الأهداف حسب رأي المفكرين والدارسين، والتي يمكن ذكرها فيما يلي :

- زيادة الدخل القومي: يعتبر من أهم أهداف التنمية لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية، هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها وارتفاع نموها الديموغرافي، ومنه لا يمكن الوصول إلى القضاء أو حتى التقليل من هذه

العوامل دون الزيادة في الدخل القومي الذي يرتبط بدوره بعوامل عديدة منها زيادة معدل النمو السكاني وتوفير رؤوس الأموال والطاقات البشرية . (فريمش، 2012، ص59)

- رفع مستوى المعيشة: هو من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة ليتعذر عليها تلبية الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفعاً كلما دل على في مستوى المعيشة والعكس صحيح.
- تقليل التفاوت في الدخل والثروة: تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة إذ أن فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثروة بينما لا تحصل غالبية أفراد المجتمع إلا على النسبة الأضعف منها، وهذا الاختلاف والفارق الكبير بين الفئتين يؤدي إلى شعور الأغلبية بعدم وجود العدالة الاجتماعية، ولهذا فالهدف من التنمية هو إيجاد أطر مؤسسية وسياسة تعمل على تحقيق العدالة، كما تهدف التنمية كذلك إلى التقليل من التفاوت التكنولوجي مقارنة مع الدول المصنعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي. (عزيز، 2010، ص45)

المبحث الثاني: فواعل التنمية المحلية

المطلب الأول: القطاع الحكومي

يعد تدخل الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية من الموضوعات التي يزداد الاهتمام بها، جراء سياسات التحرر الاقتصادية، وازدياد دور القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق حيث تعكس هذه التطورات الاقتصادية تأثيرات هامة على التركيبة الاجتماعية وعلى العلاقة بين الطبقات والفئات المختلفة بحكم تأثيرها على نسق توزيع الفرص والموارد في المجتمع. ولقد ساد اعتقاد خاطئ لفترة وجيزة تمثل في أن عملية التحرر الاقتصادية سوف تؤدي إلى تقليص وانسحاب دور الدولة في الحياة الاقتصادية لتترك جل التفاعلات الاقتصادية لآليات السوق وقوى العرض والطلب بمعنى أن يكون "دور الدولة هامشي ومحدود" إلا أن هذا التصور سرعان ما اتضح قصوره وخصوصاً في حالة الدول النامية وأعيد النظر في دور الدولة في عمليات التنمية بحكم الدور الذي قامت به الدول تاريخياً في حياة تلك المجتمعات. (رشيد، 1986، ص17)

إذ يمكن اعتبار ما يحدث هو إعادة تجديد شكل العالقة بين الدولة والاقتصاد، بحيث لا تكون الدولة هي المالك المباشر لأغلب الأصول الاقتصادية، بل تباشر مسؤولياتها من خلال مجموعة من السياسات المالية والنقدية، ونظم الحوافز التي تأخذ بها والتشريعات التي تعمل وفقا لها .

فالدولة هنا لا تعد منسحبة من الحياة الاقتصادية بل ممارسة لأدوارها بطرق وآليات جديدة تضمن رقابتها على مجريات الأمور في المجتمع، باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالدولة تقوم برسم السياسات ووضع قواعد التنفيذ مع ترك النشاط نفسه للقطاعات الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، (بن غضبان، 2015، ص31)

وعلى اعتبارها سلطة قانونية وتنفيذية مؤهلة وقادرة على إجراء التغيرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية، فمن ضمن الأدوار التي تقوم بها الدولة في مجال عمليات التنمية المحلية نذكر :

-الدولة بمثابة المؤسسة الأم التي تجري في إطارها عملية التنمية والمسؤولة عن وضع الإطار السياسي والقانوني والإداري، وهذا يعتبر بمثابة السند القانوني لعملية التنمية، ويمكن أن نقول أن وجود دولة قوية تستند إلى بنية سياسية وقانونية وإدارية فعالة ومستقرة وتعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية، كما لها دور رئيسي في صياغة استراتيجية التنمية من خلال تحديد الأهداف التنموية وأساليب تحقيقها، ويقع على عاتق الدولة مسؤولية توزيع أعباء التنمية وعوائدها، وهذا يؤدي إلى خلق التأييد الشعبي لسياسات التنمية وبرامجها، كما تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يساعد على تحقيق التنمية ويسمح باستمراريتها، على اعتبار أن الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية فهي القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي، (زيدان، 2014، ص20) فالدولة سوف تظل دوما، وأيا كان شكل نظامها الاقتصادي أو السياسي هي المسؤولة بشكل رئيسي، عن المؤشرات الكلية في الاقتصاد مثل: نسبة التضخم، استقرار سعر الصرف، نسبة البطالة وعجز الموازنة العامة، فالدولة هي التي تسن القوانين وتضع الإجراءات المنظمةة للحياة الاقتصادية، وتضع نظم التأمينات والجمارك، والقواعد الخاصة بالصحة العامة...الخ، كما أن الدولة تتولى من خلال أجهزتها من التأكد من تطبيق هذه القواعد

بواسطة الوحدات الإنتاجية والخدمية المختلفة، بغض النظر عن شكل ملكيتها، أو إذا كانت أجنبية أو وطنية، خاصة أو عامة أو تعاونية.

وفي الأخير هي التي تقوم بتوقيع الجزاء القانوني على الوحدات التي لا تلتزم بالتشريعات المنظمة للعملية الاقتصادية، إذا كان دور الدولة في الحياة الاقتصادية يظل أمر ضروري فإن دورها كذلك في المجال الاجتماعي يزداد أهمية في مراحل التحرر الاقتصادي، لأن عملية التحرر الاقتصادي وما تتطلبه من إعادة هيكلة للوحدات الإنتاجية والخدمية، وبإطلاقها قوى العرض والطلب، ترتب مجموعة من الآثار التي يمكن أن تحدث اختلالات اجتماعية ذات شأن: كارتفاع معدل البطالة، تزايد الفروق الطبقية، ارتفاع الأسعار بما يتجاوز قدرة الفئات محدودة الدخل، وتزايد الفوارق الطبقية، وعلى هذا الأساس، فقد تنهت المنظمات الدولية، ومخطوط سياسات التحرر الاقتصادية إلى أهمية دور الدولة في التنمية الاجتماعية، ليس فقط الاعتبارات إنسانية و أخلاقية، ولكن أيضا لضمان استمرار هذه السياسات في جو من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لذلك فإن مفاهيم مثل: "النمو" أصبحت من المفاهيم المتداولة والمقبولة على نطاق واسع كعنصر أساسي في مفهوم التنمية الشاملة، فقد خصص البنك الدولي كتابه السنوي لعام 1997 عن دور الدولة، وبعث الحيوية في مؤسساتها على أساس الشفافية والمحاسبة بما يمكنها من القيام بدورها بفعالية وكفاءة، وهذا الدور الذي ينبغي أن يتوجه إلى التعامل مع الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن سياسات التحرر، وذلك من خلال إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي، تشجيع المشروعات الصغيرة، واعداد برامج لإعادة التأهيل والتدريب وتحسين خدمات التعليم والصحة وحماية الفئات المستضعفة وبالتالي سوف تظل الدولة هي الدرع الواقي الذي يحمي الفئات الفقيرة باعتبارها صمام الأمان للمجتمع. (الجندي، 1987، ص150)

المطلب الثاني: المجتمع المدني

يقصد بالمجتمع المدني التنظيمات التطوعية الحرة التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة، وذلك بهدف تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها بالاعتماد على الأساليب السلمية، وفي إطار الالتزام بقيم التعددية والتسامح والتنافس السلمي. (حجاب، 2017، ص5)

المجتمع المدني أحد آليات تفعيل التنمية في بعدها الوطني والمحلي، فكلما ازدادت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، فالمجتمع المدني هو الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الديمقراطية، كونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها للمطالب، (زيدان، 214، ص 25)

كما يرجع ازدياد قوته إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولة، وذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أدى إلى ظهور أهمية المجتمع المدني في المشاركة الفعلية في العملية التنموية، كما أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها، وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما لا غنى عنه في التنمية المحلية، وذلك من خلال مساعدة الحكومة المحلية عن طريق العمل المباشر معها أو تقديم التمويل المالي أو تقديم شكل أفضل من الخدمات لفئات المواطنين، (فريمش، 2012، ص 59) كما تنامت أدوار منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لا سيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم وأصبحت تلبيتها محلة وضرورة لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، وكان البد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكا في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها، ومن بين المجالات التي تعمل في إطارها منظمات المجتمع المدني نذكر منها:

- توفير الخدمات فالمجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لا سيما في الأرياف والمناطق النائية.
- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، كما له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصيانة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه. (فريمش، 2012، ص63)

ومن تم فإن مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات الغير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر رشاد للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، ويمكن القول بأن هذه المؤسسات الغير حكومية أو التطوعية قد أخذت تميزا كبيرا في الدول المتقدمة وحتى النامية على حد سواء حيث أصبحت تماثل الحكومة في التنمية المحلية من خلال العمل التطوعي، وعليه فمؤسسات المجتمع المدني تساعد على تحقيق التنمية المحلية وترشيدها من خلال علاقاتها بين الفرد والسلطات العمومية وتعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية. فالمجتمع المدني يوفر بيئة سليمة للتنافس ويعمل على مراقبة السلطات المحلية وحتى الحكومة ومساءلتها، وعليه فالمجتمع المدني ال يعتبر درعا واقيا لنجاح البرامج التنموية فقط وانما يضمن نجاحها واستمرارها. (ثلايحية، 2006، ص135)

المطلب الثالث: القطاع الخاص

لقد ازدهر دور القطاع الخاص في إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة، حيث تم الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر عليه وتسيره المجالس المنتخبة إلى نظام حكم يشارك فيه إلى جانب المجالس المنتخبة القطاع إذ يعرف هذا الأخير بأنه: "هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفع الأمور للنشطة الاقتصادية الخاصة وهي بالتالي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن." (حجاب، 2017، ص20)

يؤدي القطاع الخاص دورا هاما في تحسين جودة المنتجات وخدمة التنمية وتطوير الاقتصاد المحلي ونموه بقوة الدفع الذاتية القائمة على المبادرة والمخاطرة والمنافسة، ومن هنا تتحقق معدلات أداء عالية للاقتصاد المحلي يستفيد منها جموع المواطنين، متمثلة في خدمات وسلع ذات جودة عالية ورقابة ذاتية مباشرة على أداء الوحدات الإنتاجية والخدمية من خلال امتلاك أسهم في هذه الوحدات، ومن ثم تحقيق رفاهية المواطن الاقتصادية والاجتماعية.

كما يسهم القطاع الخاص من خلال تعاونه مع المجتمع المدني وأجهزة الدولة الرسمية في توفير الخبرة والإمكانات المعرفية اللازمة للعمليات التنموية، كتوفير القروض للإسكان وتأمين التعليم والمنح التعليمية، وتوفير مناصب عمل لتشغيل الأيدي العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل، والإسهام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تدريب الأفراد سواء بإكسابهم خبرات ومهارات فنية إدارية عن طريق التشغيل، أو من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وإعادة تأهيل المتعلمين، والاهتمام بالتخصصات العلمية والإدارية من خلال عمله منفرداً أو في إطار تعاونه مع الجامعات ومراكز البحوث والتدريب والتطوير، من أجل ربط مخرجات التعليم بالحياة الحقيقية لسوق العمل وتأمين الوظائف ومكافحة البطالة التي تعد أهم عائق للتنمية، وفي إطار هذا التعاون يمكن أن يسهم القطاع الخاص في تأمين قدر من الشفافية في الكثير من القطاعات من خلال قدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات، كما يساهم استثماره في الصحة في تحسين الصحة العمومية و سد عجز القطاع العام عن أداء هذه الخدمة بفعالية بسبب موارده المحدودة أو طاقاته الاستيعابية الضيقة . (بورغدة، 2010، ص 195)

إذ يعتبر القطاع الخاص إحدى الأعمدة الأساسية في شركاء التنمية وبالتالي بدء يظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية رأس المال، أو المسؤولية العامة للقطاع الخاص، أي أن هذا الأخير لا يستهدف الربح نما هدفه تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يهيئ له فرصة الحصول على ذلك الربح (بن غصبان، 2015، ص 40) ، فلقد ظهرت الحاجة إلى القطاع الخاص بعد فشل بعض المنظمات العمومية في تدبير المرافق المحلية باعتمادها توجهات غير صائبة في التسيير، وبالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العامة المحلية، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة أو شركات الاقتصاد المختلط أو التدبير المفوض أو عقود الامتياز... وهذا بدوره يتيح آليات جديدة للتدبير وتجاوز الطرق التقليدية في تدبير المرافق العامة المحلية، (فريمش، 2012، ص 70) وتختلف طرق تدخل القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية حسب واقع كل نظام وتكيفه مع ضرورة التوجه إلى القطاع الخاص من جهة، ومدى الثقة التي تمنح للقطاع الخاص من جهة أخرى، لكن العامل المشترك أن القطاع الخاص أصبح شريك أساسي في التنمية المحلية في معظم الدول الليبرالية، وأصبح يؤثر حتى على الناحية السياسية من خلال فرضه أو

رفضه بعض التشريعات، وهو ما يجسد الشراكة الفعالة لعنصر المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، وعلى مستوى التنظيمي فإن من مظاهر تدخل القطاع الخاص والشراكة مع الجماعات المحلية هو تعاقد الدولة معه بصفة مباشرة، وعقد شراكة بين القطاع الخاص وممثل القطاع العام (كالبلدية)، ومنح امتياز تسيير مرفق عام لمدة طويلة.(عزيز، 2010، ص51)

ولقد ظهرت مبادرات رجال الأعمال في دعم الجهود التنموية والعمل الاجتماعي وذلك من خلال دعمه للجهود الأهلية وتقديم المساعدات الفنية لمؤسسات المجتمع المدني سواء فيما يتصل بالتدريب، وتوفير أجهزة حاسب آلي، والتدريب على تخطيط المشروعات، توفير خدمات كلية تحول جزئيا من نشاط يهدف إلى الربح بالإضافة إلى الدعم للفئات المحتاجة لهذه الخدمات.(بن غضبان، 2015، ص49) إن أمام القطاع الخاص الآن مسؤولية كبيرة في قيادة عملية التنمية الاقتصادية، إذ لم يعد للدولة استثمارات إنتاجية إلا ما هو استراتيجي أو ذو طبيعة احتكارية، وسيكون دورها وضع الخطط التأشيرية للقطاع الخاص والتحكم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو، كما نشط دور القطاع الخاص في المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وعلى مختلف العصور والأحوال فدوره في التنمية الاجتماعية إذا ما وجد له المناخ الملائم في الاستثمار هو دور مهم يشمل التنمية الاجتماعية في مختلف مجالاتها الصحية والتعليمية والثقافية والعلمية والمحافظة على البيئة وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها فنيا وعلميا، ووضع الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية المختلفة واقتراح حلول لها كمشكل الإسكان، كما يساهم القطاع الخاص بدور مساعد في مساعدة الجمعيات الخيرية والجمعيات الغير حكومية الأخرى وغيرها من الأعمال والإسهامات الاجتماعية (عزيز، 2010، ص55) كما أن تدخل القطاع الخاص في المجال الصحي ساهم في تقليص الضغط القائم على المستشفيات العامة الحكومية ، إضافة لهذا فان تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص يعتبر أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية مما يدعو إلى البحث المستمر عن ملائمة وفعالية السياسات التنموية المحلية وضرورة توضيح التزامات الفاعلين وعقلنة التدبير. (علاق، 2009، ص06)

خاتمة:

تعتبر عملية التنمية ضرورية حتمية لتطوير المجتمعات المحلية، عن طريق المشاركة الشعبية الى جانب الجهود الحكومية، لذلك عملت الجزائر وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف ركائز التنمية المحلية . فالعوامل السياسية و الإدارية و الأمنية و الثقافية و الاجتماعية وحتى الاقتصادية تلعب دور مهم في تهيئة منا التنمية المحلية و أبعادها المختلفة، والتي تعتبر من معوقات عدم نجاحها، في حالة فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها، والتي يعول عليها الشعب ، وهي التنمية الوطنية بصفة عامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية. تأسيسا على ما سبق وختاما لهذا البحث مكنتنا هذه الدراسة من التوصل الى عدة توصيات لتحقيق التنمية المحلية أهمها :

- ضرورة الاستثمار في المشاريع ذات العوائد والأرباح والتي تمكن من توفير مداخل للهيئات المحلية وعدم الاعتماد على إعانات الدولة التي تؤدي إلى عرقلة السير الحسن لتطور المشاريع.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.
- التشجيع على إنشاء جمعيات لحماية البيئة وحث المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في القرار والتركيز على المبادرة التطوعية كعنصر فعال لتعاون المواطنين في حل مشاكل البيئة.
- تفعيل العمل الجماعي على مستوى المجتمع وتعميم مفهوم " المجتمع المدني"
- التنسيق بين فواعل التنمية المحلية المختلفة حول الخطط والاستراتيجيات وخطط التنمية المحلية بهدف ملائمتها مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- احمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة، 1986.
- 2- جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر دار الأمة الطباعة و النشر و التوزيع. 2014
- 3- مصطفى الجندي، (1987)، الادارة المحلية استراتيجياتها، الاسكندرية، الناشر المعارف.
- 4- فؤاد بن غضبان، (2015)، التنمية المحلية ،ممارسات و فاعلون، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2015.

ب- الأطاريح والمذكرات الجامعية:

- 1 - محمد الطاهر عزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010.
- 2- محمد علاق، التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة فريتيال/ اسميدال عنابة- (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2009.
- 3- نورة تلايجية، برامج التنمية المحلية ومشاركة المجتمع المدني في بلدية عنابة، (مذكرة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2006.
- 4- فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر، (رسالة دكتوراه)، في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.

ج- المقالات في المجلات:

- 1-حجاب عبد الله، "التنمية المحلية...النظريات الاستراتيجية، والاطراف الفاعلة لتحقيقها"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، 2017، ص ص 353-366

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

- 1-وحيدة بورعدة ، (2010)، "تمثيلية الجماعات المحلية في الجزائر في ضوء معايير الحكم الراشد قراءة و استشراف في قانوني الولاية والبلدية"، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 12/13 ديسمبر .